الرئاسة تمنع المظاهرات بعد احتجاجات تطالب بدفع رواتب موظفي القطاع

الحكومة الفلسطينية تنفي فرضها عقوبات على غزة.. وتطالب «حماس» بإنهاء الانقسام

غزة – «وكالات»: أصدر مكتب الرئيس الفلسطيني محمود عباس بيانا أمس الأربعاء، يمنع تنظيم مسيرات احتجاجية مع استمرار الدعوات من نشطاء للتظاهر للمطالبة بدفع رواتب موظفي قطاع غزة.

وقال بيان بثته الوكالة الرسمية «احتراما منا لحق المواطنين في التعبير عن أنفسهم، واحتراما للعمل بالقانون، ونظرا للظروف الحالية خلال فترة الأعياد، وللتسهيل على المواطنين في تسيير أمور حياتهم العادية في هذه الفترة، يُمنع منح تصاريح لتنظيم مسيرات أو لإقامة تجمعات من شأنها تعطيل حركة المواطنين وإرباكها، والتأثير على سير الحياة الطبيعية خلال فترة الأعياد».

وأضاف البيان أنه «حال انتهاء هذه الفترة، يعاد العمل وفقا للقانون والأنظمة المتبعة».

ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثاني أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية القرار وقالت إنه «يشكل مساسا بالقانون الأساسي الذي يضمن حرية التعبير عن الرأي والحق في التجمع السلمي وبالتالي فإن القرار للشارع».

ووجه نشطاء دعوة على مواقع التواصل الاجتماع للمشاركة في مسيرة احتجاجية في الساعة التاسعة والنصف مساء أمس الأول للمطالبة بصرف رواتب موظفي قطاع غزة.

وخرجت في رام الله مسيرة يوم الأحد الماضي شارك فيها المئات للمطالبة بدفع رواتب الموظفين وشهدت عراكا محدودا بالأيدي بين المشاركين وعناصر من الأجهزة الأمنية بلباس مدني، وشارك العشرات أمس الثلاثاء في وقفة احتجاجية وسط مدينة رام الله للمطالبة بدفع رواتب موظفي قطاع غزة.

مظاهرات في غزة لتأخر الرواتب

وقالت الحكومة الفلسطينية أمس إن «خصم 50% من رواتب موظفي قطاع غزة مسألة مؤقتة»، وذلك في أول رد فعل لها على المظاهرات التي خرجت في رام الله للمطالبة بدفع رواتب موظفي القطاع بالكامل.

وأضافت الحكومة في بيان لها بعد اجتماعها الأسبوعي في رام الله برئاسة رامي الحمد الله «عدد الموظفين الذين يتقاضون 50% من الراتب يبلغ 15 ألف موظف مدني و20 ألف موظف عسكري، إجمالي ما يتم إنفاقه في قطاع غزة شهريا يبلغ 300 مليون شيقل، ودون تحويل أي إيرادات من قطاع غزة للخزينة العامة».

واتخذت السلطة الفلسطينية مجموعة من الإجراءات شملت إحالة آلاف الموظفين في القطاعين المدني والعسكري في غزة إلى التقاعد الإجباري ولم تدفع سوى 50% من رواتب الموظفين للشهر الثاني على التوالي، نظرا لتعثر إتمام المصالحة التي رعتها مصر العام الماضي بين حركتي فتح وحماس التي تسيطر على قطاع غزة منذ أكثر من 10 سنوات.

من ناحية أخرى نفت الحكومة الفلسطينية الثلاثاء، فرضها إجراءات عقابية على قطاع غزة، مجددة مطالبة حركة حماس بالتخلي عن سيطرتها على القطاع وإنهاء الانقسام.

وقال بيان صادر عن الحكومة، عقب اجتماعها الأسبوعي في رام الله، إنها «تستهجن محاولات التضليل والافتراءات المزعومة لحرف الأنظار عن المسؤولية الحقيقية لمعاناة شعبنا في قطاع غزة بهدف إرباك الرأي العام».

ورفض البيان «اختزال كافة المشاكل التي يعانيها قطاع غزة في مسألة الرواتب، والتي تبرئ الاحتلال الإسرائيلي من المسؤولية عن معاناة القطاع، نتيجة حصاره الظالم للعام الـ11 على التوالي تخللها ثلاث حروب طالت كافة مناحي الحياة».

وشدد على مسؤولية حماس فيما وصلت إليه أوضاع غزة «من خلال سياساتها التي أثقلت كاهل المواطن من فرض الإتاوات تحت مسميات مختلفة من الرسوم والضرائب لصالح خزينتها والمتاجرة بالوقود ومواد إعادة الإعمار والاستيلاء على الأراضي الحكومية وتوزيعها على موظفيها».

وأشار البيان إلى أن «الخصومات التي يتم الترويج لها على أنها عقوبات مفروضة على قطاع غزة هي خصومات مؤقتة، وأن عدد الموظفين الذين يتقاضون 50 بالمئة من الراتب، يبلغ 15 ألف موظف مدني، و20 ألف موظف عسكري، وإجمالي ما يتم إنفاقه في قطاع غزة شهريا يبلغ 300 مليون شيكل، دون تحويل أي إيرادات من قطاع غزة للخزينة العامة».

واستعرض البيان أرقاماً أخرى لإنفاق الحكومة على قطاع غزة، ودعا الرأي العام الفلسطيني إلى «توخي الدقة في هذه المرحلة الدقيقة سياسياً وتحشيد كافة الجهود لإنهاء الانقسام، وتمكين عمل الحكومة في قطاع غزة كجزء أساسي من تعزيز الصمود الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال».

وكان عشرات الفلسطينيين اعتصموا في مدينة رام الله بالتزامن مع اجتماع الحكومة اليوم، للمطالبة برفع «الإجراءات العقابية» عن قطاع غزة وصرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية فيه.

وجرى الاعتصام بدعوة من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بعد يومين من تظاهرة ليلية حاشدة لنفس الغرض.

وسبق أن وجهت أكثر من مئة منظمة أهلية وحقوقية من قطاع غزة والضفة الغربية نداء عاجلاً مشتركا للمطالبة بصرف رواتب موظفين السلطة في غزة ووقف الانهيار الخطير في القطاع.

روما تستدعي السفير الفرنسي على خلفية أزمة «أكواريوس»

ماكرون يندد بالموقف «المعيب» لإيطاليا بشأن سفينة المهاجرين

السفير الفرنسي لدى إيطاليا كريستيان ماسيه

روما – باريس – «وكالات»: استدعى وزير الخارجية الإيطالي إنزو موافيرو ميلانيزي، السفير الفرنسي لدى روما، كريستيان ماسيه، على خلفية تصريحات للحكومة الفرنسية انتقدت فيها إيطاليا لرفضها استقبال سفينة «أكواريوس» الإنسانية التي كان على متنها 630 مهاجرا.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد ندد أمس، بالموقف «المعيب» و«غير المسؤول» للحكومة الإيطالية لرفضها استقبال «أكواريوس»، وأبدى اعتزامه الحديث مع السلطات الإيطالية والإسبانية والمالطية حول الأزمة.

وردا على هذه التصريحات، قال نائب رئيس الحكومة الإيطالية ووزير العمل، لويجي دي مايو، إن روما لا تقبل «دروسا» من فرنسا.

وأشار دي مايو، زعيم حزب (حركة النجوم الخمسة) الحاكم، إلى أن «فرنسا تطرد كل يوم مهاجرين، يحاولون العبور من مدن حدودية إيطالية».

وتأتي موجة الجدل هذه بعدما رفضت إيطاليا رسو سفينة «أكواريوس» التابعة لمنظمة (إس. أو.إس. ميديتيرانيه) الفرنسية، عبر الحكومة التي كان على متنها 630 مهاجرا تم إنقاذهم في البحر المتوسط، وعقب شد وجذب بين إيطاليا ومالطا، تم إنزالهم في إسبانيا.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد ندد الثلاثاء، بالموقف «المعيب وغير المسؤول للحكومة الإيطالية» بعد رفضها استقبال سفينة «إكواريوس» التي كانت تقل أكثر من 600 مهاجر، حسب ما أعلن المتحدث باسم الحكومة الفرنسية بنجامين غريفو.

وقال المتحدث، إن ماكرون «حرص على التذكير بالقانون البحري الذي يعتبر أنه في حال وجود استغاثة فإن الشاطئ الأقرب هو الذي يتحمل مسؤولية الاستقبال»، موضحا أنه لو كانت السفينة أقرب إلى الشواطئ الفرنسية من شاطئ أي بلد آخر لكان على فرنسا استقبالها.

ورحب ماكرون بالموقف الإسباني بعد أن وافقت الحكومة الإسبانية على استقبال السفينة «إكواريوس».

وأضاف المتحدث، أن «فرنسا تقوم بما هو متوجب عليها، إلا أن ما هو غير مقبول هو الاستغلال السياسي الذي قامت به الحكومة الإيطالية» في إطار هذه المسألة.

ومن المقرر أن يستقبل ماكرون رئيس الحكومة الإيطالية الجديد جوزيبي كونتي، في إطار الإعداد لاجتماع المجلس الأوروبي في الـ28 والـ29 من يونيو الذي سيناقش بشكل خاص مشكلة المهاجرين.

وكانت إسبانيا قررت استقبال السفينة «إكواريوس» مع اللاجئين الذين كانوا على متنها بعد أن رفضت إيطاليا ومالطا استقبالها.

بريطانيا: حكومة ماي تتجنب الهزيمة مع رفض البرلمان تعديلاً يتعلق ببريكست

تيريزا ماي

لندن – «وكالات»: رفض النواب البريطانيون الثلاثاء، تعديلا يمنح البرلمان حق النقض مستقبلا لاتفاق نهائي حول بريكست مع بروكسل، ما يجنب رئيسة الوزراء تيريزا ماي إحراجا.

وصوت 324 نائباً ضد التعديل الذي أدخله مجلس اللوردات، الغرفة العليا في البرلمان، على مشروع قانون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي الذي كان من شأنه أن يمنح البرلمان سلطة إعادة الحكومة إلى طاولة المفاوضات إذا اعتبر أن الاتفاق مع بروكسل غير مناسب.

كما صوت 298 نائبا تأييدا للتعديل.

باكستان تستدعي دبلوماسياً هندياً بعد اشتباكات في كشمير

إسلام آباد – «وكالات»: استدعت باكستان، أمس الأربعاء، دبلوماسيا هنديا رفيع المستوى، على خلفية اشتباكات في كشمير بين القوات الحدودية والجنود الهنود، وذلك في ظل استمرار العنف على الرغم من التعهدات بإحياء اتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة المتنازع عليها.

وقالت وزارة الخارجية في إسلام آباد في بيان، إن «السلطات الباكستانية استدعت دبلوماسيا لم تذكر اسمه، يمثل المفوضية العليا الهندية، للاحتجاج على انتهاك القوات الهندية وقف إطلاق النار على طول خط السيطرة، الثلاثاء».

ويشار إلى أن خط السيطرة يفصل منطقة كشمير لجزئين، أحدهما يخضع لسيطرة الهند والآخر يخضع لسيطرة باكستان.

وقالت وزارة الخارجية الباكستانية، إن «الخرق وقع الثلاثاء في قطاع شيركوت، وأسفر عن مقتل مدني».

وجاء في بيان الوزارة «خلال عام 2018، نفذت القوات الهندية أكثر من 1100 خرق لوقف إطلاق النار على طول خط السيطرة، مما أسفر عن مقتل 29 مدنياً بريئاً وإصابة 117».

وكانت قيادة الدولتين العسكرية قد اتفقت في 29 مايو الماضي على إعادة تطبيق التفاهم بشأن وقف إطلاق النار، الذي تم التوصل إليه عام 2003 من حيث النص والروح».

يشار إلى أن الهند وباكستان تتهمان بعضهما البعض بصورة دورية بانتهاك اتفاق 2003، وغالبا ما يؤدي إطلاق النار عبر الحدود لوقوع ضحايا من المدنيين أو الجنود بالجانبين.

سول وبيونغ يانغ تعقدان محادثات عسكرية بعد 10 سنوات من تعليقها

ترامب: كوريا الشمالية لم تعد تشكل تهديداً نووياً

عواصم – «وكالات»: قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد عودته إلى الولايات المتحدة أمس الأربعاء، في أعقاب قمة تاريخية مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون إن «بيونغ يانغ لم تعد تشكل تهديدا نوويا».

وكتب ترامب على تويتر «يمكن للجميع أن يشعروا الآن بقدر أكبر من الأمان مقارنة بما كان عليه الحال في اليوم الذي توليت فيه المنصب، لم يعد هناك تهديد نووي من كوريا الشمالية، الاجتماع مع كيم جونغ أون كان تجربة مثيرة وإيجابية جدا، وهناك إمكانيات هائلة تنتظر كوريا الشمالية في المستقبل!».

وأضاف أن «كوريا الشمالية لم تعد أكبر وأخطر مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة».

من جهة أخرى قال الكرملين أمس الأربعاء إن القمة بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، تظهر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان على صواب في التأكيد على أن الحوار المباشر هو السبيل الوحيد لتخفيف التوترات مع بيونغ يانغ.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف للصحفيين في مؤتمر صحفي عبر الهاتف إن «القمة ساعدت في تخفيف التوترات في شبه الجزيرة الكورية»، لكنه ذكر أنه سيكون من الخطأ توقع حل كل القضايا المتعلقة بالبرنامج الصاروخي والنووي لكوريا الشمالية خلال ساعة.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

من ناحية أخرى صرحت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية أمس الأربعاء، أن المحادثات العسكرية على مستوى قائد بين الكوريتين ستعقد في الساعة العاشرة صباح غد الخميس في دار الوحدة في الجانب الشمالي من قرية بانمونغوم.

وقالت الوزارة، وفقاً لوكالة الأنباء الكورية الجنوبية (يونهاب): إن «المحادثات التي ستعقد بعد 10 سنوات و6 أشهر من تعليقها، سيناقش الجانبان فيها سبل تخفيف حدة التوتر العسكري القائم في شبه الجزيرة الكورية».

وسبق أن أرسلت الوزارة إلى الشمال قائمة بأسماء الوفد الكوري الجنوبي الذي يرأسه مدير التخطيط السياسي تجاه كوريا الشمالية بوزارة الدفاع اللواء كيم دوكيون، للمحادثات العسكرية المخطط عقدها يوم غد في قرية بانمونغوم الحدودية.

ومن المتوقع أن يناقش الجانبان في المحادثات العسكرية التي ستعقد بعد دورتها الأخيرة في ديسمبر عام 2007، سبل تخفيف حدة التوتر العسكري وإزالة المخاطر من اندلاع حرب في المقام الأول كما ورد في بيان بانمونغوم بتاريخ 27 أبريل الماضي، الصادر في لقاء القمة بين الكوريتين.

وتخطط الوزارة لمناقشة مواضيع سهلة للاتفاق نسبيا مثل إعادة ربط الخط العسكري بين الكوريتين وعقد المحادثات العسكرية بصورة منتظمة وفتح الخط الساخن بين القيادة العسكرية بين البلدين، كما أن هناك إمكانية مناقشة البحث عن رفات في المنطقة المنزوعة السلاح الذي ذكره الرئيس الكوري الجنوبي مون جيه إن في 6 يونيو الجاري.

وكما يتوقع إجراء التشاور حول موعد لمحادثات وزيري الدفاع بين الكوريتين التي توقفت منذ نوفمبر عام 2007، وفي حال عقدت المحادثات يتوقع إجراء النقاش بصورة نشطة حول تخصيص مياه السلام في البحر الغربي والقضايا العسكرية التي تظهر فجوة كبيرة في وجهات النظر بين الطرفين.

«طالبان» تعد الأفغان بمستقبل مشرق بعد رحيل «الغزاة» الأمريكيين

كابول – «وكالات»: دعت حركة طالبان الأفغانية «الغزاة الأمريكيين» إلى الرحيل عن أفغانستان ووعدت الأفغان بمستقبل مشرق في ظل الحكم الإسلامي، قائلة إنها حررت بالفعل مناطق شاسعة في البلاد.

وكانت طالبان قد أعلنت بشكل مفاجئ وقفاً لإطلاق النار يستمر 3 أيام بمناسبة عطلة عيد الفطر لكنها استثنت منه القوات الأجنبية، وشجبت الحركة قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس مشيرة إلى أنه يكشف بشكل أكبر عن كراهية المسؤولين الأمريكيين المطلقة للإسلام.

وقال زعيم حركة طالبان هيبة الله أخونزاده في بيان إن «خلاص الأفغان يتمثل في رحيل القوات الأمريكية وغيرها من قوات الاحتلال»، وكرر دعوته لإجراء محادثات مع الولايات المتحدة، وأضاف «إذا كان المسؤولون الأمريكيون يؤمنون حقا بنهاية سلمية للوضع المعقد في أفغانستان فعليهم تمثيل أنفسهم على طاولة المفاوضات»، وتابع «نعد أيضاً أمتنا بمستقبل مشرق يسوده السلام والرخاء بمشيئة الله».

وتقاتل حركة طالبان قوات حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة في إطار مهمة الدعم الحازم كما تحارب الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة في سبيل تطبيق تفسيرها المتشدد للشريعة الإسلامية بعد أن أطاحت بها قوات تقودها وأشنطن عن الحكم عام 2001.

وقال أخونزاده «لم يكف الغزاة الأمريكيون عن أي أعمال وحشية وخطيرة في إطار سعيهم لإخضاع أمتنا، يقصفون قرانا ومدننا ومساجدنا ومدارسنا الدينية وغيرها ويقتلون المدنيين الأبرياء ويشردون قسرا آلاف الأفغان ويعذبونهم في سجون التعذيب التي لا يمكن تخيلها».

ولم ترد مهمة الدعم الحازم على طلب تعليق.

وحظرت حركة طالبان دور السينما والتلفزيون والموسيقى خلال فترة حكمها التي دامت 5 أعوام قائلة إنها تتنافى مع تعاليم الإسلام وأصرت على ارتداء النساء للبرقع، وطبقت عقوبات قاسية على من لا يلتزمون بتفسيرها المتشدد للشريعة الإسلامية.

ولكن مراقبين يقولون إن الحياة في المناطق تحت حكم طالبان الآن أكثر هدوءا حيث يُسمح بسماع الموسيقى ومشاهدة التلفزيون كما يُسمح للفتيات بالذهاب للمدرسة حتى سن 11 عاما وللنساء بارتداء الزياء الأقل تقييداً، وقال أخونزاده إن «طالبان أسست سلاماً مثالياً في المناطق الخاضعة لسيطرتها».

وقال مكتب المفتش العام الخاص بإعمار أفغانستان «سيجار»، وهو جهاز حكومي أمريكي للرقابة، في تقرير صدر في الأونة الأخيرة إن «الحكومة تسيطر على مناطق بها نحو 65 في المئة من الأفغان وتسيطر أو لها نفوذ في 56.3 في المئة من الأحياء وهو ثاني أدنى مستوى منذ عام 2015، أول عام بعد انسحاب معظم القوات الدولية من أفغانستان».